**ايمان اجداع**

**مقدمة في السياسات الاقتصادية**

**التكليف النصفي**

**العجز المالي في الاقتصاد هو الحالة التي تنفق فيها الحكومة أكثر من إيراداتها. الحكومة تتخذ تدابير مختلفة للتغلب على النقص في الميزانية. يمكن تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي.**

**قبل التطرق الى الاثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية تجدر الإشارة الى ان القرض يكون داخليا عندما تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أقاليمها، بغض النظر عن المصدر الحقيقي لهذه الأموال****. ويكون القرض خارجياً عندما تعقد الدولة قرضاً مع دولة أجنبية أو مؤسسة مالية دولية أو عند طرح سندات الدين في الأسواق المالية الأجنبية****.**

**تعتبر القروض الداخلية، أداة فعالة في الحد من الموجات التضخمية، لما تؤدى إليه من امتصاص جانب من القوى الشرائية دون التأثير على أصحاب المداخيل الثابتة. كما يؤدى أيضاً في حالة وفرة الموارد الإنتاجية إلى زيادة التشغيل والإنتاج. وتتوقف آثار هذا النوع من القروض على حالة النشاط الاقتصادي، ففي البلاد المتقدمة حيث تملك جهازاً إنتاجياً مرناً يحبذ الالتجاء لمثل هذه القروض في فترات الركود الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك للوصول لمستوى التشغيل الكامل وزيادة الانتاج.**

**أما في البلاد النامية، حيث لا يتمتع جهازها الإنتاجي بهذه المرونة، بحيث يستطيع تشغيل مواردها الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً، فلا يؤدى مثل هذا النوع من القروض إلا إلى ارتفاع تضخمي في الأسعار، حيث لا يوجد لديها طاقات عاطلة يتوقف تشغيلها على مجرد زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد.**

**تتلخص الاثار الاقتصادية للقروض الداخلية في خطر التضخم، وفي أنه يقلل من الادخار الاختياري لدى الأفراد، بسبب تدهور قيمة المدخرات، والحقوق النقدية، واتجاه هذه المدخرات للاكتناز في صورة عقارات أو معادن نفيسة أو في تخزين السلع، وعدم اتجاهها للمشروعات الإنتاجية.**

**تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية عندما لا تستطيع المدخرات الوطنية تغطية السندات المطروحة للاكتتاب، عندما تريد الدولة إقامة مشاريع ضخمة لا تستطيع القروض المحلية تمويلها وعندما تريد الدولة تمويل المستوردات أو تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.**

**يمثل الدين العام الخارجي مصدراً مهماً من مصادر التمويل، فضلاً عن أنه مصدر مکمل أساسي لمصادر التمويل المحلية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الأخرى للدولة، فإن الدول النامية عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شکل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية، ورغم ذلك فإن هذا الدين إذا لم يستخدم في انشطة إنتاجية مدرةُ للدخل سيترتب عليه انخفاض مقدرة الدولة على السداد والوفاء بتلك الالتزامات، وذکرت معظم الدراسات القياسية أن الدين العام الخارجي أحد أهم العوامل المؤثرة بشکل کبير في عملية النمو الاقتصادي، وأن کليهما يؤثران ببعضهما، ولکن إذا زاد عن الحد المعقول سيشکل عقبة امام النمو الاقتصادي المستدام. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على کل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم. وأن القروض الخارجية في معظمها من النوع الصعب، الضار بالاقتصاد، لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتفعة التکلفة.**

**يمكن أن تعيق المستويات المفرطة للقروض الخارجية قدرة البلدان على الاستثمار في مستقبلها الاقتصادي - سواء كان ذلك عن طريق البنية التحتية أو التعليم أو الرعاية الصحية - حيث تذهب إيراداتها المحدودة لخدمة قروضها. هذا يحبط النمو الاقتصادي طويل الأجل.**

**يمكن أن يؤدي سوء إدارة القروض الخارجية أيضا الى انهيار أسعار السلع الأساسية أو التباطؤ الاقتصادي الحاد. غالبًا ما يتفاقم هذا لأن الدين الخارجي عادة ما يكون مقومًا بعملة بلد المقرض، وليس بعملة المقترض. هذا يعني أنه إذا ضعفت العملة في البلد المقترض، فسيصبح من الصعب جدًا خدمة تلك الديون.**

**عندما يصبح الاقتراض الحكومي كبيرًا ومستدامًا بشكل خاص، يمكن أن يقلل بشكل كبير من رأس المال المالي المتاح لشركات القطاع الخاص، وكذلك يؤدي إلى اختلالات تجارية وحتى أزمات مالية.**

**يساهم تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية من فوائد وأقساط واجبة السداد، في زيادة الضغوط التضخمية. حيث تساهم في اقتطاع جزء کبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض قدرة الاقتصاد على تمويل الصادرات.**

**يعتبر القرض الخارجي في بلدان العالم الثالث مأزقا تعيشه البلدان النامية منذ بداية الثمانينات كنتيجة لتبنى هذه الدول لاستراتيجيات الاعتماد على التمويل الخارجي، وعلى الرغم من ان معظم البلدان المقترضة ابدت عجزا في الوفاء بالتزاماتها المالية، فقد واصلت البلدان الصناعية المتقدمة التساهل واغراق البلدان النامية بالقروض لتوريط هذه البلدان بمديونية ثقيلة وايقاعها في فخ المديونية التي تعتبرها منفذا للتسلل الى العالم الثالث والتدخل في شؤون البلدان المقترضة.**

**كما ساهمت المستويات المرتفعة للديون الخارجية في بعض من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العقود الأخيرة، بما في ذلك الأزمة المالية الآسيوية، والبرتغال، وأزمة ديون منطقة اليورو.**